

المحاضرة الخامسة : التطور السياسي للأندلس

في عهد الخلافة الأموية (316هـ - 422هـ).

مقدمة:

شكل إعلان الخلافة الأموية في الأندلس عام 316هـ (929م) على يد عبد الرحمن الناصر لحظة مفصلية في تاريخ الغرب الإسلامي؛ فهذا الإعلان لم يكن مجرد استعراض بروتوكولي للألقاب السلطانية، بل كان استجابة جيوسياسية حتمية لمواجهة تهديدات وجودية مزدوجة: تهاوي سلطة العباسيين في المشرق، والتمدد الأيديولوجي والعسكري للفاطميين في الجنوب. تسعى هذه المحاضرة إلى تفكيك آليات هذا التحول، وتسليط الضوء على الكيفية التي استطاعت بها الدولة الأموية إعادة صياغة شرعيتها السياسية، ومأسسة هيكلها الإدارية والعسكرية، لتنتقل من إمارة ممزقة بالفتن الداخلية إلى قوة إمبراطورية تدير توازنات القوى في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المحور الأول: إعلان الخلافة وإعادة تعريف الشرعية

لم يكن انتقال الأندلس من "إمارة" إلى "خلافة" مجرد تغيير بروتوكولي في الألقاب السلطانية، بل كان تحولاً جذرياً في فلسفة الحكم وطبيعة الدولة. في هذا المحور، نحلل كيف استطاع عبد الرحمن الناصر صياغة "شرعية مركبة" ثلاثية الأبعاد، لضمان استمرارية هبة الدولة الأموية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

1. الشرعية الدينية والسياسية: مرسوم 316هـ

أدرك عبد الرحمن الثالث أن مواجهة المد الفاطمي (ذي الصبغة الدينية الشيعية) وتهاوي سلطة العباسيين في بغداد، يتطلب ارتقاءً بالخطاب السياسي الأندلسي. في يوم

الخميس، الثاني من ذي الحجة سنة 316هـ (929م)، أصدر الأمير مرسوماً تاريخياً وجهه إلى ولاته وقادته، يأمرهم فيه باعتماد لقب "أمير المؤمنين" و"الناصر لدين الله" في الخطبة والمراسلات الرسمية.[1] لقد شكل هذا المرسوم إعلاناً بفك الارتباط الرمزي النهائي مع المشرق، وأعاد تعريف الشرعية السياسية؛ فلم يعد حاكم قرطبة يستمد شرعيته من كونه "وريثاً" لبني أمية الهاربين من المشرق فحسب، بل أصبح "ال خليفة" الحامي لبيضة الإسلام السني المالكي في الغرب الإسلامي، مما أوجب له الطاعة كجزء من العقيدة.

2. الشرعية الإنجازية: الاستقرار كدعامة للحكم

لم يتجرأ عبد الرحمن الناصر على إعلان الخلافة إلا بعد أن رسخ ما يُعرف بـ "الشرعية الإنجازية". فالألقاب الدينية وحدها لا تبني الدول إذا لم تقترن بالاستقرار الداخلي والرخاء الاقتصادي. لقد نجح الناصر في قمع أعنف الثورات التي مزقت الأندلس، وعلى رأسها ثورة عمر بن حفصون، كما أعاد توحيد النسيج الاجتماعي الأندلسي. وفي هذا السياق، يشير المؤرخ محمد عبد الله عنان إلى أن عهد الناصر كان هو الحد الفاصل بين عصور الاضطراب والانحدار، وبين عصر الازدهار والقوة؛ فقد أمنت السبل، وازدهرت الزراعة والتجارة، ونظمت الموارد المالية بشكل دقيق، حيث قُسمت ميزانية الدولة إلى أثلاث: ثلث للجند والأسطول، وثلث للإنفاق المعماري، وثلث يُدخّر في خزائن الدولة لنوائب الدهر.[2] هذا النجاح الإداري والمالي أعطى للخلافة الجديدة مصداقية مطلقة في عيون الرعية.

3. المعمار السياسي: "مدينة الزهراء" كمسرح للسيادة

الركن الثالث من أركان بناء الشرعية كان يركز على إبراز "الهيبة المادية" للدولة. كان إعلان الخلافة يتطلب فضاءً مكانياً يتناسب مع الرقي المادي والسياسي الجديد؛ فقصر الإمارة القديم بقرطبة لم يعد يتسع للحاشية المتزايدة، كما أن موقعه وسط المدينة

المزدحمة بجوار المسجد الجامع لم يعد يلبي متطلبات العزل والهيبة السلطانية
المرجوة.[3]

من هنا، جاء قرار تأسيس "مدينة الزهراء" (شمال غرب قرطبة) عام 325هـ. لم تكن
الزهراء مجرد قصر للسكن، بل كانت "مدينة ملكية" متكاملة ومسرحاً دبلوماسياً
(Diplomatic Theater) لعرض قوة الخلافة الأموية. صُممت المدينة بهندسة
معمارية هرمية تبدأ من الأسفل حيث سكن الجند وعامة الإدارة، صعوداً نحو الأعلى
حيث مجالس الخليفة. في هذه القاعات المرصعة بالذهب والرخام المستورد، كان
الناصر يستقبل سفراء الإمبراطورية البيزنطية، وملوك أوروبا المسيحية، في طقوس
بروتوكولية بالغة التعقيد، تهدف إلى إبهار الخصوم قبل الأصدقاء، وغرس رهبة
الخلافة الأندلسية في نفوسهم.[4]

الهوامش

- [1] ابن عذاري المراكشي، *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*، تحقيق ج. س. كولان وإيفاريسست ليفي بروفنسال، ج2 (بيروت: دار الثقافة، 1983)، 162
- [2] محمد عبد الله عنان، *دولة الإسلام في الأندلس*، العصر الأول-القسم الثاني: الخلافة الأموية والدولة العامرية، ط4 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، 435.
- [3] سالم بن عبد الله الخلف، *نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس*، ج1 (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 2003)، 38-39.
- [4] أحمد بن محمد المقري، *نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، تحقيق إحسان عباس، ج1 (بيروت: دار صادر، 1968)، 563.

المحور الثاني: الهياكل الإدارية والنظام العسكري.. مأسسة سلطة الخلافة

لم يكن من الممكن الحفاظ على المكتسبات السياسية والجيوستراتيجية للخلافة الناشئة بالاعتماد على الآليات القديمة لعصر الإمارة. فقد أدرك عبد الرحمن الناصر، ومن بعده ابنه الحكم المستنصر، أن التحول إلى إمبراطورية مركزية يتطلب هندسة إدارية وعسكرية دقيقة، تقطع مع "العصية القبلية" وتؤسس لـ "دولة المؤسسات" (البيروقراطية السلطانية). يمكن تحليل هذا التحول عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

1. تطور خطة "الحجابه" ومركزية القرار الإداري

اختلفت الهيكلة الإدارية في الأندلس عن نظيرتها في المشرق العباسي في نقطة جوهرية؛ فبينما كان "الوزير" هو الرجل الأول في بغداد، كان "الحاجب" هو قطب الرحى في قرطبة. لم تعد وظيفة الحاجب مقتصرة على "حجب" الخليفة عن العامة أو تنظيم المقابلات كما كان في بدايات العصر الأموي، بل تحولت في عهد الخلافة إلى ما يعادل منصب "رئيس الوزراء" بمهام تنفيذية وعسكرية مطلقة. [1]

. **البعد التحليلي للطلبة:** هذا التركيز للسلطة في يد "الحاجب" كان سلاحاً ذا حدين.

ففي حين أنه ضمن كفاءة إدارية عالية وسرعة في تنفيذ قرارات الخليفة المركزية (كما في عهد الحاجب المظفر بدر، ومن بعده المصحفي)، إلا أنه مهّد الطريق لاحقاً لظهور "الحجاب المتغلبين" الذين سلبوا الخلفاء سلطتهم الفعلية، وهو ما تجلّى بوضوح في الانقلاب الأبيض الذي قاده الحاجب محمد بن أبي عامر (المنصور) مؤسساً "الدولة العامرية" داخل عباءة الخلافة الأموية. [2]

2. الهندسة الاجتماعية للجيش: سياسة "الاستكثار من الصقالبة"

عانى الأمويون طيلة عصر الإمارة من تمردات القبائل العربية (اليمانية والقيسية) والثورات البربرية، والتي كادت أن تعصف بالدولة. لحل هذه المعضلة الهيكلية، لجأ عبد الرحمن الناصر إلى تغيير الديموغرافيا العسكرية جذرياً عبر الاعتماد المكثف

على "الصقالبة (Slavs/Mawali) وهم المماليك والفتيان الذين تم جلبهم من أوروبا
المتمسحية (عبر تجارة الرقيق أو أسرى الحروب)

. **الغرض الاستراتيجي:** لم يكن الهدف مجرد زيادة عدد الجيش، بل كان "بناء
ولاء مطلق" للخليفة. فالصقالبة لا يمتلكون عصبية قبلية في الأندلس تحميهم،
ووجودهم وامتياراتهم مرتبطة ارتباطاً وجودياً بشخص الخليفة. وقد بلغ عددهم
في عهد الناصر قرابة 13,750 فتى، تسلموا أعلى المناصب العسكرية
والإدارية، بل وأصبحوا الحرس الإمبراطوري الملاصق للخليفة.[3]

. **النتيجة:** أدت هذه السياسة إلى تهميش دور الأرسقراطية العربية التقليدية،
وخلقت طبقة عسكرية جديدة (بيروقراطية عسكرية) تدين بالولاء الأعمى
لمؤسسة الخلافة، مما حقق استقراراً داخلياً غير مسبوق، ولكنه زرع في الوقت
نفسه بذور صراع مستقبلي بين الصقالبة والعناصر العسكرية الأخرى (كالبربر)
والذي سينفجر خلال فترة "الفتنة".

3. الأسطول البحري: الأندلس كقوة عظمى في المتوسط

لم تقتصر الإصلاحات العسكرية على القوات البرية، بل امتدت لتأسيس عقيدة عسكرية
بحرية جديدة. فرض الخطر الفاطمي في شمال إفريقيا تحولاً استراتيجياً في التفكير
العسكري الأندلسي؛ فالدفاع عن شبه الجزيرة الإيبيرية يبدأ من البحر ومن السيطرة
على مضيق جبل طارق.

. **دار الصناعة والقواعد البحرية:** أمر الناصر بتوسيع دور الصناعة (ترسانات
بناء السفن) في طرطوشة وإشبيلية، وحوّل مدينة "المرية" إلى القاعدة البحرية
العظمى للأسطول الأموي.[4]

. **توازن القوى الخارجي:** بفضل هذا الأسطول، لم تكتفِ الخلافة بالدفاع، بل شنت
هجمات استباقية على سواحل المغرب الأقصى وإفريقية، وسيطرت على طرق

التجارة في الحوض الغربي للبحر المتوسط، مما جعلها نداءً عسكرياً واقتصادياً لا يُستهان به أمام الإمبراطورية البيزنطية والدولة الفاطمية.

الهوامش

- [1] عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد السلام الشداوي، ج2 (الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب، 2005)، 49. (يشير ابن خلدون صراحة إلى أن خطة الحجابة في الأندلس ارتفعت لتشمل الإشراف على الوزارات والجيش، خلافاً للمشرق.)
- [2] إيفاريسست ليفي بروفنسال، تاريخ إسبانيا الإسلامية: من الفتح إلى سقوط الخلافة القرطبية، ترجمة علي عبد الرؤوف البمبي وآخرين، المجلد الثاني (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، 115-117.
- [3] رينهارت دوزي، تاريخ مسلمي إسبانيا، ترجمة حسن حبشي، ج2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، 92-93.
- [4] عبد المجيد نعنعي، تاريخ الدولة الأموية في الأندلس: التاريخ السياسي (بيروت: دار النهضة العربية، 1986)، 341-343.

المحور الثالث: العلاقات الخارجية والتوازن الدولي.. دبلوماسية القوة والهيمنة

إن إعلان الخلافة لم يكن موجهاً للداخل الأندلسي فحسب، بل كان إعلاناً جيوسياسياً بامتياز. في عهدي عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم المستنصر (300 - 366 هـ / 912 - 976 م)، صاغت الدبلوماسية الأموية شبكة معقدة من العلاقات الدولية، تراوحت بين الهيمنة العسكرية المباشرة، والحروب بالوكالة، والتحالفات الاستراتيجية القائمة على مبدأ "عدو عدوي صديقي".

يمكن تقسيم المدارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأندلسية إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. سياسة الاحتواء والهيمنة: ممالك الشمال المسيحي

لم يكن الهدف الأموي في هذه المرحلة هو القضاء المبرم على ممالك الشمال (ليون، نافار، وقشتالة)، بل كان إخضاعها وتحويلها إلى كيانات وظيفية تابعة تدور في فلك قرطبة وتؤمن حدودها الشمالية.

. **التحليل السياسي: (Soft & Hard Power)** استخدم الخلفاء مزيجاً من القوة العسكرية الصارمة (الصوائف والشواتي) والدبلوماسية الناعمة. تجلّى هذا بوضوح عندما تحولت قرطبة إلى "محكمة دولية" تفصل في النزاعات الداخلية لأمرأ الشمال. ولعل أبرز حدث يجسد هذه الهيمنة هو لجوء الملك المخلوع "سانشو البدين (Sancho the Fat)" ووجدته الملكة "تودا" حاكمة نافار إلى بلاط الزهراء عام 347هـ، خاضعين أمام الخليفة الناصر لطلب مساعدته العسكرية والطبية لاستعادة عرشه، مقابل تنازلات إقليمية ودفع الجزية. [1]

2. استراتيجية العمق الأمني والحروب بالوكالة: الصراع مع الفاطميين في المغرب

كان البحر الأبيض المتوسط يفصل بين قوتين أيديولوجيتين متناقضتين: الخلافة الأموية السنية بالقرن، والخلافة الفاطمية الشيعية في إفريقية (تونس). اعتبر الأمويون أن السيطرة الفاطمية على المغرب الأقصى تمثل تهديداً وجودياً مباشراً (خنق الأندلس من الجنوب).

. **الرد الاستراتيجي (النقاط الحاکمة والوكلاء):** اعتمدت قرطبة استراتيجية ذات

شقين؛ الأول: احتلال النقاط الاستراتيجية الحاکمة على الساحل الإفريقي (مثل احتلال مدينة سبتة عام 319هـ لتكون قاعدة متقدمة للإنذار المبكر).

الثاني: خوض حرب بالوكالة (Proxy War) عبر دعم قبائل زناتة والمغراويين السنية بالمال والسلاح لمواجهة قبائل صنهاجة الموالية للفاطميين. هذه السياسة

استنزفت طاقات الفاطميين وأعاقت مشروعهم لاجتياح الأندلس، وحافظت على توازن القوى حتى انتقال الفاطميين إلى مصر. [2]

3. التحالفات الكبرى وتوازن الردع: الإمبراطورية البيزنطية وأوروبا الوسطى

أدركت الدبلوماسية القرطبية أهمية نسج تحالفات مع القوى العظمى التي تشاركها نفس الخصوم.

. **التقارب القرطبي-البيزنطي**: نشطت السفارات بين عبد الرحمن الناصر والإمبراطور البيزنطي قسطنطين السابع (Constantine VII) كان الهدف المشترك هو تطويق التمدد الفاطمي في المتوسط، والوقوف ضد النفوذ العباسي. تكلل هذا التحالف بتبادل الهدايا ذات الطابع الثقافي والسياسي العميق؛ حيث أرسل الإمبراطور البيزنطي فنيين وفسيفساء للمساهمة في بناء محراب جامع قرطبة وقصر الزهراء، بالإضافة إلى نسخة من كتاب "ديسقوريدوس" في الطب، مما يعكس اعترافاً متبادلاً بالندية الحضارية. [3]

. **السفارات مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة**: استقبل البلاط الأموي سفارات من الإمبراطور "أوتو الأول (Otto I)" ملك ألمانيا، لبحث تأمين طرق التجارة والتباحث في الشؤون السياسية لأوروبا الغربية، مما يؤكد أن قرطبة كانت العاصمة الأهم في أوروبا خلال القرن العاشر الميلادي. [4]

الهوامش

- [1] محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس، العصر الأول-القسم الثاني: الخلافة الأموية والدولة العامرية، ط4 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، 478-480.
- [2] سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي: من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال، ج4 (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1984)، 122-125.

[3] أحمد بن محمد المقرئ، *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، تحقيق إحسان عباس، ج 1 (بيروت: دار صادر، 1968)، 564. (يُفصل المقرئ في طبيعة الهدايا البيزنطية ودلالاتها).

[4] إيفاريسست ليفي بروفنسال، *تاريخ إسبانيا الإسلامية: من الفتح إلى سقوط الخلافة القرطبية*، ترجمة علي عبد الرؤوف البمبي وآخرين، المجلد الثاني (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، 210-213.

المحور الرابع: الانكفاء الداخلي وبداية النهاية.. "مفارقة القوة" في عهد الحجابة العامرية

يشكل هذا المحور نقطة مفصلية في التحليل السياسي لتاريخ الأندلس؛ ففي عام 366هـ (976م)، توفي الخليفة القوي الحكم المستنصر تاركاً العرش لابنه هشام المؤيد، وهو طفل لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره. هنا، حدث ما يمكن تسميته في العلوم السياسية الحديثة بـ "الانقلاب المؤسساتي الناعم" (Soft Institutional Coup)، حيث انتقلت السلطة الفعلية من قصر الخلافة إلى مؤسسة الحجابة، وتحديداً إلى يد الحاجب الطموح محمد بن أبي عامر (المنصور).

1. الانقلاب الناعم واحتكار المجال الدبلوماسي والإداري

لم يرق المنصور بن أبي عامر بإسقاط الخلافة الأموية عسكرياً، بل أبقى على هشام المؤيد كواجهة "شرعية روحية" فقط، بينما جرده من كافة صلاحياته السياسية.

• **المركزية المكانية الجديدة:** في خطوة ذات دلالة سياسية عميقة، قام المنصور

ببناء مدينته الخاصة "مدينة الزاهرة" عام 368هـ (978م) شرقي قرطبة، ونقل

إليها خزائن الأموال ودواوين الحكم والأسلحة، مما أدى إلى تهميش "مدينة

الزهراء" الأموية بشكل كامل. [1]

• **العزل السياسي:** فرض المنصور عزلة تامة على الخليفة هشام، ومنع العامة والخاصة من الوصول إليه، وأجبر كبار رجال الدولة والسفراء على تقبيل يده هو (أي المنصور) في "الزاهرة" بدلاً من قصر الخلافة، مما رسخ في الذهنية الأندلسية انتقال السيادة الفعلي إلى البيت العامري.[2]

2. إعادة هيكلة الجيش: من ولاء العقيدة إلى ولاء المرتزقة

أدرك المنصور أن الجيش الأموي القديم، المكون من العرب والصقالبة (الموالي)، يدين بالولاء الفطري للبيت الأموي وسيشكل عقبة أمام طموحه. لذلك، أحدث تغييراً ديموغرافياً وعسكرياً جذرياً في بنية الجيش:

- **تفكيك النظام القبلي القديم:** ألغى نظام "الأجناد" المعتمد على القبائل العربية.
- **استجلاب المرتزقة (البربر):** فتح باب التجنيد المكثف لقبائل البربر من العدة المغربية (مثل زناتة)، وأغدق عليهم الأموال العظيمة. لم يكن هؤلاء البربر يدينون بالولاء للخليفة الأموي المغيب، بل ولاؤهم محصور في شخص المنصور الذي يدفع لهم رواتبهم.[3]

الفكرة التحليلية للطلبة: هذا التحول جعل الجيش أداة شخصية بيد الحاكم الفعلي (المنصور) لحماية نظامه، ولكنه في الوقت نفسه دمر "العقيدة العسكرية الوطنية" للدولة. وعندما ضعفت السلطة المركزية لاحقاً، تحولت هذه الفرق العسكرية المنفلتة إلى عصابات ساهمت في تدمير قرطبة ونهبها خلال فترة "الفتنة".

3. مفارقة القوة والهشاشة: المجد العسكري والانتحار السياسي

بلغت الأندلس في عهد المنصور ذروة مجدها العسكري؛ فقد قاد أكثر من خمسين حملة عسكرية (صوائف وشواتي) ضد الممالك المسيحية في الشمال، لم يُهزم في أي منها، وكان أبرزها تدمير كنيسة "شنت ياقب (Santiago de Compostela) عام 387هـ، وهو ما منحه شرعية مستمدة من "الجهاد الدائم".[4]

ولكن، تحت بريق هذه الانتصارات، كانت بنية الدولة تتآكل. لقد دمر المنصور قدسية مؤسسة الخلافة التي بناها عبد الرحمن الناصر، ولم يبنِ شرعية بديلة قابلة للاستدامة. تجلّى هذا الانتحار السياسي بوضوح عندما تولى ابنه عبد الرحمن (الشهير بشنجول) الحجابة، وأجبر الخليفة هشام المؤيد على إصدار مرسوم يجعله "ولي العهد" والوريث الرسمي للخلافة عام 399هـ. هذا القرار المستفز كسر "التابو" السياسي في الأندلس، وأشعل شرارة "الفتنة البربرية" التي أدت إلى حرب أهلية طاحنة انتهت بانتهاء الخلافة الأموية رسمياً عام 422هـ (1031م) وتمزق الأندلس إلى ما عُرف بـ "عصر ملوك الطوائف". [5]

الهوامش

- [1] ابن عذاري المراكشي، *البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب*، تحقيق ج. س. كولان وإيفاريسست ليفي بروفنسال، ج2 (بيروت: دار الثقافة، 1983)، 268-269.
- [2] لسان الدين بن الخطيب، *أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلال من ملوك الإسلام*، تحقيق إيفاريسست ليفي بروفنسال (بيروت: دار المكشوف، 1956)، 65-67.
- [3] رينهارت دوزي، *تاريخ مسلمي إسبانيا*، ترجمة حسن حبشي، ج2 (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، 162-164.
- [4] محمد عبد الله عنان، *دولة الإسلام في الأندلس*، العصر الأول-القسم الثاني: الخلافة الأموية والدولة العامرية، ط4 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1997)، 560-565.
- [5] إيفاريسست ليفي بروفنسال، *تاريخ إسبانيا الإسلامية: من الفتح إلى سقوط الخلافة القرطبية*، ترجمة علي عبد الرؤوف البمبي وآخرين، المجلد الثاني (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، 338-341.

خاتمة:

ختاماً، يمكن القول إن التطور السياسي للخلافة الأموية في الأندلس يمثل دراسة حالة فريدة لدورة حياة الدول؛ فقد نجحت في بناء شرعية مركبة (دينية، إنجازية، ومؤسسية) مكنتها من بلوغ ذروة المجد الحضاري والهيمنة الإقليمية. إلا أن الخلل الذي أصاب توازن القوى الداخلي في أواخر عهدها، والذي تجلى في استحواذ مؤسسة الحجابة (الدولة العامرية) على السلطة الفعلية وتهميش الرمزية الروحية للخليفة، أدى إلى تدمير المناعة السياسية للدولة. هكذا، سقطت الخلافة الأموية عام 422هـ ليس بسبب عجز عسكري، بل نتيجة لانسداد سياسي وانهيار في العقد الاجتماعي والمؤسسي، مما أدخل الأندلس في النفق المظلم لعصر ملوك الطوائف.